مركز الدراسات الاستراتيجية - جامعة كربلاء

Center for Strategic Studies-University of Karbala

نشرة أسبوعية تصدر عن مركز الدراسات الإستراتيجية - جامعة كربلاء

العراق
في مراكز الأبحاث العالمية

في هذا العدد:

البيت الأبيض وتفويض الحرب
ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"

الحرب ضد "الدولة الإسلامية"
التحدي المتمثل بالضحايا المدنيين

المعركة ضد "داعش"
الحركات الشيعية المسلحة ومساعي التحالف الدولي

السنة الثانية

العدد ((١١١))

الأحد: ٢٢ / ٢ / ٢٠١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾

﴿آل عمران/ ١٩١﴾

في هذا العدد

الافتتاحية بقلم رئيس التحرير

- عصر الحروب الطائفية الطويلة | ٣

مقالات استراتيجية

- البيت الأبيض وتفويض الحرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" | ٤
- الحرب ضد "الدولة الإسلامية" التحدي المتمثل بالضحايا المدنيين | ٧
- الحرب العالمية القادمة داخل العالم الإسلامي - الجزء الأول - | ٩
- المعركة ضد "داعش" الحركات الشيعية المسلحة ومساعي التحالف الدولي | ١٣
- (٢٤) صوتا لوحدة العراق -الجزء الثاني - | ١٨
- لماذا يفضل أوباما والسعوديون انخفاض أسعار النفط ؟ | ٢٢

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.م.د. خالد عليوي العرداوي

هيئة التحرير

م.د. حسين أحمد دخيل

م.د. حيدر حسين آل طعمة

م.م. حيدر رضا محمد

م.م. حسين باسم عبد الأمير

م.م. مؤيد جبار حسن

م.م. ميثاق مناحي دشر

م.م. حوراء رشيد مهدي

الموقع الألكتروني

أحمد ستار جابر

التصميم والإخراج الفني

حنان محمد باقر

أيات صباح ضاحي

التدقيق اللغوي

م.م. علاء صالح عبيد

م.م. ضياء عماد عبد علي

العراق في مراكز الأبحاث العالمية

العدد [١١١]

عصر الحروب الطائفية الطويلة

قد لا تنقسم الدول في الشرق الأوسط وتبقى كياناتها القانونية قائمة ومعترفا بها دوليا، لكن شعوبها دخلت في صراعات طائفية ستستغرق زمنا طويلا حتى تستوعب الدرس وتتخلص من أساطيرها وتجلس للعمل وفقا لمبدأ التعايش السلمي. في هذا العدد من إصدار (**العراق في مراكز الأبحاث العالمية**)، سيطالع المهتم بالشأن الاستراتيجي ستة مقالات: المقال الأول (**البيت الأبيض وتفويض الحرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"**)، للكاتبين (**جون هادسون، وكيت برانين**)، نشرته (**مجلة السياسة الخارجية**) الأمريكية، ويسلط الضوء على طلب تفويض استخدام القوة العسكرية الذي قدمه الرئيس أوباما مؤخرا إلى الكونغرس الأمريكي، وما ينطوي عليه من عبارات غامضة ستثير الجدل بين صقور وحمائم السلطة التشريعية.

المقال الثاني (**الحرب ضد "الدولة الإسلامية": التحدي المتمثل بالضحايا المدنيين**)، للكاتب (**انتوني كوردسمان**)، نشره (**مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**)، ويوضح كاتبه أن سقوط الضحايا المدنيين في أي حرب أمر متوقع، فالخيار هو بين جعل العمليات العسكرية أكثر فعالية وتحمل سقوط الضحايا المدنيين، أو تجنب ذلك وإطالة أمد الحرب وإعطاء الفرصة للتنظيمات الإرهابية أن تزيد سطوتها واستخدام المدنيين كدروع لحمايتها.

المقال الثالث (**الحرب العالمية القادمة داخل العلم الإسلامي**)، للكاتب (**جيمس تروب**)، نشرته مجلة (**السياسة الخارجية**) الأمريكية، وهو مقال طويل ينفرد المركز بإصدار الجزء الأول منه في هذا العدد، ويرى كاتبه أن العالم يواجه حربًا عالمية - هي لأول مرة - ليست داخل العالم الغربي وإنما داخل العالم الإسلامي، يحركها الاستياء من الأنظمة الاستبدادية الفاشلة، وممارسات الغرب، والرغبة في العودة إلى تأسيس خلافة نقية، وهي حرب الجهد الرئيس في النضال فيها ملقى على شعوبها وحكوماتها، لكن لا يمكن للغرب تجنب التورط فيها؛ حماية لمصالحه.

المقال الرابع (**المعركة ضد "داعش": الحركات الشيعية المسلحة ومساعي التحالف الدولي**)، للكتاب (**مايكل نايتس وفيليب سميث وبي.جي.ديرمر**)، نشره (**معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى**)، ويدعو الولايات المتحدة إلى تعزيز نفوذها في العراق وهزيمة النفوذ الإيراني، كما وتطرق إلى مشكلة تنامي نفوذ الميليشيات الشيعية في المنطقة من خلال طرح سؤال رئيس مفاده: ماذا لو هزمنا "داعش" وخسرنا العراق؟.

المقال الخامس (**٢٤ صوتا لوحدة العراق**) في جزئه الثاني، الذي يعرض آراء كل من: (**كمال كوماني**)، الصحفي في مؤسسة السياسة الكردية/إقليم كردستان العراق، والدكتور (**أريك ديفس**)، من جامعة روتجرز/الولايات المتحدة الأمريكية، و(**ستيف دونلي**)، عامل سابق في وزارة الخارجية الأمريكية، والدكتور (**جون فرانزين**)، من جامعة أيست أنجليا/المملكة المتحدة.

المقال السادس (**لماذا يفضل أوباما والسعوديون انخفاض أسعار النفط؟**)، للكاتب (**جونا غولدنبرغ**)، نشره (**معهد أمريكان انتربرايز**)، ويرجح كاتبه وجود مؤامرة من نوع ما بين الولايات المتحدة والسعودية تقف وراء انهيار أسعار النفط، دافعها إفشال إنتاج النفط الصخري، إضافة إلى أهداف سياسية واقتصادية أخرى.

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الأحد: ٢٠١٥/٢/٢٢

العدد [١١١]

البيت الأبيض وتفويض الحرب ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"

الكاتبان: جون هادسون، وكيت برانين
الناشر: مجلة السياسة الخارجية
١١ / شباط / ٢٠١٥
ترجمة وتلخيص: م.م. مؤيد جبار

بعد شهور من الجدل حول دور الكونغرس في الحرب الجارية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"، قدم البيت الأبيض رسميا اقتراحا يطلب فيه من المشرعين الموافقة على توسيع استهداف المسلحين.

تفويض القوة العسكرية - مثلما يرى الكاتبان - يُعطي البيت الأبيض صلاحيات واسعة لاستخدام القوة العسكرية في العراق وسوريا، هناك حيث استولت جماعة سنية متطرفة على مساحات شاسعة من الأراضي وقطعت رؤوس عدد من الرهائن الغربيين. إن الحرب المقترحة لن تتحدد في عمليات داخل العراق وسوريا. هذه الحقيقة - بحسب مصادر في الكونغرس - ستأجّج احتجاجات الديمقراطيين والجمهوريين الذين لم يوافقوا على طريقة استخدام تفويض الحرب في أعقاب هجمات ١١ / أيلول لإجراء عمليات عسكرية فتاكة في جميع أنحاء العالم.

ومع ذلك، صلاحية التفويض ستنتهي بعد ثلاث سنوات، وهو ما يتطلب من الرئيس المقبل طلب التجديد من الكونغرس إذا رغب في ذلك. وعن هذا، قال الرئيس أوباما أنه لا ينبغي أن يُنظر إلى تاريخ انتهاء الصلاحية المحددة بثلاث سنوات كما لو أنه جدول زمني، إذ يجب أن يتم تحقيق المهمة.

إن مشروع القانون الجديد يلغي تخويل استخدام القوة لعام ٢٠٠٢، الذي أذن فيه للحرب على العراق. ومع ذلك، فإنه لن يكون تخويلا عام ٢٠٠١، الذي صدر في أعقاب هجمات ١١ / أيلول، الذي استخدمه البيت الأبيض لأكثر من عقد من الزمان لضرب أهداف في جميع أنحاء العالم، والتي ترتبط مع تنظيم القاعدة.

في الرسالة المرفقة مع مسودة مشروع القانون الجديد، أوضح الرئيس أوباما أنه لا يريد إرسال عشرات أو مئات الآلاف من القوات الأمريكية إلى المنطقة، قائلا: إن الاقتراح "لن يأذن بعمليات طويلة المدى، ومعارك برية واسعة النطاق". وأضاف: "إن القرار الذي قدم اليوم لا يدعو لنشر القوات الأمريكية القتالية البرية في العراق أو سوريا، إنه لا يعطي الإذن بحرب أخرى على الأرض، مثل التي جرت في أفغانستان أو العراق".

ويشير الكاتبان إلى أن الاختبار الوحيد لسلطة

الرئيس - إلى جانب محدودية الوقت - هو الاقتراح الذي لا يجيز استخدام القوات المسلحة في "العمليات القتالية البرية الهجومية الدائمة"، وهذه العبارة ستترك المجال واسعا أمام المناورة لنشر قوات كبيرة.

في رسالته التي رافقت مسودة المشروع، أكد الرئيس أن "القوات المحلية"، مثل البيشمركة الكردية، وقوات الأمن العراقية المعاد تأهيلها، و الجماعات المتمردة السورية، ستقوم بإجراء العمليات البرية "بدلا من القوات المسلحة الأمريكية".

وقد أوضح أوباما بعض المهمات المحدودة التي كان يتصورها للقوات البرية الأمريكية، والتي شملت عمليات إنقاذ الأمريكيين أو أفراد التحالف، والمهمات التي تقوم بها قوات العمليات الخاصة ضد قادة الدول الإسلامية.

وقال أوباما: "إن قوات الولايات المتحدة تحتاج لجمع وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتوفير التخطيط والمساعدة إلى القوات المحلية التي تقاتل الجماعات المسلحة". كما ذكر الرئيس أيضا بعض المهام لتمكين الضربات الجوية، والتي يمكن أن تفتح الباب أمام تحرك القوات الأمريكية إلى الخطوط الأمامية للمساعدة في تلك الضربات.

ويرى الكاتبان، أن الرئيس أبقى هدف التحركات الأمريكية غامضا نوعا ما. إذ تنص مسودة المشروع على أنه يمكن للولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" أو "القوات والأشخاص المرتبطين بها"، ويعرف هؤلاء بـ "الأفراد والمنظمات الذين يقاتلون من أجل، أو بالنيابة عن، أو جنبا إلى جنب مع تنظيم "داعش"، أو أي جهة وثيقة الصلة مع الأعمال العدائية التي تستهدف الولايات المتحدة أو شركاءها في التحالف".

ويتوقع جون هادسون، و كيت برانين، أن اقتراح البيت الأبيض سيثير جدلا ساخنا في الكونغرس بين أجنحة الصقور والحمائم لدى الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

فمن ناحية اليمين، تقول مصادر في الكونغرس أن الصقور- مثل جون ماكين وليندسي غراهام - سيسعون لتوسيع نصوص التشريعات لتشمل استخدام القوة ضد الرئيس السوري بشار الأسد، وهي خطوة لا يوجد استعداد للقيام بها. ومن ناحية اليسار، المشرعون المناهضون للحرب، سيحاولون - على الأرجح - الحد من العمليات العسكرية لتشمل بلدان معينة، مثل العراق وسوريا، أو منع القوات من المشاركة في قتال بري.

إن أي محاولات للحد من سلطات الرئيس ستواجه مرة أخرى من قبل كبار الجمهوريين، مثل رئيس مجلس النواب جون بوينر. الذي صرح: "إذ نحن ماضون إلى تفويض استخدام القوة العسكرية، يجب أن يكون للرئيس كل الأدوات اللازمة لكسب

المعركة التي سنخوضها". فيما قال ممثل ولاية أوهايو الجمهوري: "لست متأكدا من أن الاستراتيجية التي تم ذكرها سوف تنجز المهمة التي يريد الرئيس تحقيقها".

ومع ذلك، امتنع كبار الجمهوريين عن انتقاد هذا الاقتراح، مشيرين إلى أن هذا كان مجرد بداية لعملية تشريعية طويلة. فيما قال السناتور بوب كوركر: "أنا أقدر للرئيس سيره على التقليد الطويل في التماس ترخيص استخدام القوة العسكرية من الكونغرس"، وأضاف: "إننا سوف نبدأ بسرعة بعقد جلسات استماع، بحيث سيكون للإدارة فرصة لتزويد الكونغرس والشعب الأميركي برؤية واضحة لاستراتيجية الولايات المتحدة لمعالجة تنظيم "داعش"، وخاصة في سوريا".

قدم أحد أبرز وأقرب أنصار التفويض باستعمال القوة في الكونغرس، عضو مجلس الشيوخ تيم كين،استعراضا عن اقتراح الرئيس، إذ قال: "إن مشروع تخويل الإدارة الأميركية ... يتضمن العديد من الأحكام وأنا أؤيده، مثل إبطال تفويض ٢٠٠٢، وإلغاء مدة ثلاث سنوات". وأضاف: "لكنني أشعر بالقلق إزاء غموض موضوع القوات البرية الأمريكية، وسأسعى لتوضيح ذلك".

وقال النائب آدم شيف، كبير الديمقراطيين في لجنة الاستخبارات، أنه يريد التدقيق عن كثب في الجزء الذي يقترح إجازة استخدام القوة ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" و "الأشخاص والقوات المرتبطة بها". وأردف: "مثلما رأينا في تفويض عام ٢٠٠١، السلطة الممنوحة في هذا المجال يمكن أن تتسع على مر الزمن، ومن واجبنا ضمان أن تكون مصممة على نحو مناسب للتصدي للتهديدات".

في البنتاغون، قال وزير الدفاع المنتهية ولايته تشاك هاغل: إن تمرير الحزبين الجمهوري والديمقراطي للتفويض الجديد "سيوفر إشارة مهمة لدعم (وزارة الدفاع) بالذات، والالتزام مع شركائنا، والعزم لمواجهة تنظيم "داعش". وحث الكونجرس على تجنب أي قيود لا داعي لها على اختيارات القائد العام للقوات المسلحة (الرئيس) لهزيمة تنظيم "داعش".

ويتوقع الكاتبان، أن الكثير من العمل في البنتاغون لنيل التفويض الجديد وإقراره سوف يقع على خليفة هاغل، أشتون كارتر، الذي من المتوقع أن يتم المصادقة على تعيينه من قبل مجلس الشيوخ بحلول نهاية هذا الأسبوع.

وفي هذا الوضع الضبابي، أكد وزير الخارجية الأميركي جون كيري أهمية أن يتحدث الكونغرس والإدارة بصوت واحد. وقال: "نحن أقوى كأمة عندما تعمل الإدارة والكونغرس معا بشأن القضايا المهمة، مثل استخدام القوة العسكرية". وأضاف: "عرفت من التحدث مع العديد من وزراء الخارجية حول العالم أنهم يدرسون مناقشاتنا هنا في الداخل، وهذه الإشارات العامة مهمة بالنسبة لهم".

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الأحد: ٢٠١٥/٢/٢٢

رابط المقال: http://goo.gl/zwilpS

العدد [١١١]

الحرب ضد "الدولة الإسلامية"
التحدي المتمثل بالضحايا المدنيين

الكاتب: انتوني كوردسمان
الناشر: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)
٨ / كانون الثاني / ٢٠١٥
ترجمة وعرض: م.م. حسين باسم عبد الأمير

إننا بحاجة لمواجهة صراحة قاتمة كئيبة، تقوم على المفاضلة بين الحد من استخدام القوة أو جعلها فاعلة، وبين العديد من الأسباب التي تُخلّف الضحايا بين صفوف المدنيين.

ليس هناك شك في أن الولايات المتحدة يجب أن تقوم - ما استطاعت - بتقليل الخسائر في صفوف المدنيين. وفي الوقت ذاته، **فإن الحرب هي الحرب،** وإن الولايات المتحدة تخوض حربا غير متكافئة ضد الحركة التي لا ترتدي الزي الرسمي، والتي قد تتمكن أولا تتمكن من تحديدهم. ويمكن استخلاص نتائج من عقود للخبرة في الصراعات الإقليمية، والتي حافظت خلالها القوات غير النظامية على استخدام المدنيين كدروع بشرية.

كما وتمتلك الولايات المتحدة التكنولوجيا العسكرية الأكثر تطورا في العالم، فضلا على الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع وقدرات تعطيها إمكانات فريدة على دمج الصور وإشارات المخابرات والاستخبارات الإلكترونية وأيضاً الطائرات من دون طيار التي تعطيها القدرة على مشاهدة الأهداف المحتملة في الوقت الفعلي وتُمكنها من ضرب تلك الأهداف في ذات الوقت.

ومع أن هذه الأمور حاسمة، غير أن الولايات المتحدة وحلفاءها لاحظوا بأنهم يقاتلون أعداء يبذلون ما في وسعهم لاستخدام المدنيين كغطاء، إذ تمكن أولئك الأعداء من الاستفادة من القتال السابق في العراق وكذلك في أفغانستان أيضاً في تطوير مهاراتهم لتجنب الوحدات الاستخباراتية الأمريكية، والتحرك جنباً إلى جنب مع المدنيين، والتراصف معهم، وتقليد أنماط الحركة المدنية لتغطية أنشطتهم الخاصة. ومن جديد، انخرطت الولايات المتحدة مرة أخرى في قتال تنظيم (الدولة الإسلامية أو "داعش")، والتي بدورها سوف تفعل كل ما هو ممكن لتعظيم عدد ضحاياها المدنيين لأغراض دعائية، وتدعي بأن كافة الضحايا هم من المدنيين وتزعم أن كافة المرافق المستهدفة هي مرافق مدنية.

ليس هناك شيء - وفي أي وقت - يُدعى الحرب المثالية. وتتجسد هذه الحقيقة بشكل خاص في هذه الحرب، كما كان عليه الحال في القتال في أفغانستان. **قواعد الاشتباك التي تقلل من الخسائر في صفوف المدنيين لا لزوم لها** مع كونها أمرا

حيويا سواء لأسباب إنسانية أم لتجنب تنفير الناس ممن نحاول مساعدتهم وإقناعهم للانضمام إلينا في المعركة. وفي الوقت ذاته، فإن محاولة تجنب الخسائر في صفوف المدنيين سوف يشل قدرة الولايات المتحدة على استخدام بعض الطرق الأكثر فعالية عند ضرب الأعداء المتمثلين بقوات "الدولة الإسلامية". بالنسبة لكافة المزايا التقنية المتوافرة لدينا، فهناك العديد من الأوقات تكون فيها المعلومات الاستخبارية غير مؤكدة، والصور الملتقطة غير واضحة، والتوقيتات لتوجيه ضربة قصيرة جدا، ولا شيء يقترب من "اليقين".

جميع الخيارات العسكرية الأخرى تعني إعطاء العدو ملاذا آمنا في المناطق الخلفية، وتشجع كل الاحتمالات الممكنة على استخدام الدروع البشرية، وزيادة مستوى هشاشة القوات الأمريكية والمتحالفة معها. كما أنها سوف تمنح الإرهابيين أو المتمردين القدرة على التوازن أو تحول دون القدرة على ضربهم حتى مع الحد الأدنى من قبل الولايات المتحدة والقوى المتحالفة معها. إنها سوف تسمح أيضا لقوات "الدولة الإسلامية" بالادعاء المبالغ فيه بسقوط خسائر مدنية جرّاء استخدام الولايات المتحدة وحلفائها للقوة، وتدعي بأن الضحايا هم من المدنيين. حقوق الإنسان وقوانين الحرب أصبحت أسلحة سياسية وعسكرية في أيدي الإرهابيين والمتطرفين التي ليس لها حدود عملية وقيود. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نأخذ في الاعتبار التقييمات الحقيقية للحرب والتطرف. الواقع الوحشي للحرب هو فاتورة الجزار، وليس المدنيين الذين يسقطون أو يصابون جراء الضربات. القيود الخاطئة على استخدام القوة الجوية وغيرها من أشكال الضربات الدقيقة، تعني تعظيم مستويات الضرر، وهذا يعني أن الضرر الكلي للمدنيين سوف يتصاعد بكثير مع مرور الوقت، وسوف يتيح لحركات مثل "الدولة الإسلامية" أن تقوم باحتلال وترويع المناطق المدنية لفترات أطول، وتصبح المناطق الخلفية ملاذا للتطرف، ويُمكّن "الدولة الإسلامية" من إساءة معاملة الأقليات والمدنيين، والاستمرار بممارسة القتل والتعذيب والابتزاز والسجن، ومن ثم يصبح الاستخدام السريع والحاسم للقوة أكثر صعوبة، وتطول مدة المعارك والحملات والحروب، ويزداد عدد الضحايا المدنيين واللاجئين والمشردين وممن تم إرهابهم وترويعهم.

لا أحد يحب هذا النوع من التقييمات أو التعامل مع هذه الحقائق، إلّا أن الحرب التي نخوضها هي هذه. **إننا بحاجة لمواجهة صراحة قاتمة كئيبة تقوم على المفاضلة بين الحد من استخدام القوة أو جعلها فاعلة، وبين العديد من الأسباب التي تُخلّف الضحايا بين صفوف المدنيين.**

يجب على الولايات المتحدة أن تفعل ما في وسعها للحد من الخسائر المدنية، وفي الوقت ذاته يجب عليها أن تفعل ذلك بواقعية قاتمة وبالموضوعية المطلوبة. وبالمثل، لابد من الدعوة إلى حقوق الإنسان وتحديد استخدام القوة ولكن بشكل واقعي على حد سواء. إن تمكين حركات مثل "الدولة الإسلامية" بالقيام بإجراء حسابات فعالة ضدهم، سيرفع إجمالي فاتورة الجزار مع مرور الوقت، ومن ثم سيكون من الصعوبة بأي شكل من الأشكال تحقيق النجاح الإنساني.

رابط المقال: http://goo.gl/RQdZwy

العدد [١١١]

الحرب العالمية القادمة داخل العالم الإسلامي

- الجزء الأول -

الكاتب: جيمس تروب (JAMES TRAUB)
الناشر: الفورن بولسي (Foreign Policy) / الولايات المتحدة الأمريكية
٩ / شباط / ٢٠١٥
ترجمة وعرض: د. حسين أحمد دخيل

دخلنا الحرب بين التطرف الإسلامي والحداثة، إلا أن ذلك صراع سينتقل من الغرب إلى العالم الإسلامي نفسه، وهذه هي أهمية بروز وانتشار تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الإرهابي في العالم الإسلامي.

بداية يثير الكاتب سؤالا مهما، هو لماذا لا يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تفعل سوى القليل جدا لتغيير مسار الأحداث في الشرق الأوسط في الوقت الراهن؟.

يشير الكاتب إلى أنه بعد الآثار الكارثية لغزو العراق، كتب نورمان بودهورتز (Norman Podhoretz) - كبير المحافظين الجدد ورئيس تحرير صحيفة كومنتري (*Commentary*) - مقالة طويلة أكد فيها، أن المعركة ضد التطرف الإسلامي وصلت إلى نطاق يمكن أن يسمى بـ"الحرب العالمية الرابعة". كان بودهورتز ميالا للتعامل المروع وأسلوب التخويف، كما أن العديد من المعلقين والمحللين فهموا أن هجوم تنظيم القاعدة الإرهابي على الأراضي الأمريكية مثلت الجولة الافتتاحية للحرب بين الغرب والفاشية الإسلامية كما ادّعى ذلك كريستوفر هيتشنز (Christopher Hitchens). إلا أن هذا الشعور السلبي تراجع بعد فشل الإرهابيين في شن هجومات مماثلة، على الأقل في الولايات المتحدة الأمريكية، والفشل البشع للحرب في العراق، الذي أضعف حماس العديد من الإرهابيين المقاتلين بأن يلتحقوا بالقتال بين الإسلام المتطرف والغرب.

ويؤكد الكاتب أنه بكل الأحوال، لا يبدو استعارة تسمية الحرب العالمية وعكسها على ما يجري بأنه أمر حتمي، فإنشاء "الخلافة" التي أعلنت في قلب العالم العربي - فضلا عن قتل مجموعة من رسامي الكاريكاتير في قلب أوروبا - جعل الإسلام المتطرف يبدو أكثر تأثيراً، وأكثر قوة، وأكثر تهديدا للغرب مما كان، عندما قاد الحركة حفنة من الرجال في الكهوف. وحتى بعض الواقعيين الذين سخروا من فكرة بودهورتز - الذين تراجعوا عن فرضية أن الحرب الباردة شكلت الحرب العالمية الثالثة - يخشون الآن من أن الغرب في خطر.

وكتب كل من جورج فريدمان وهنري كيسنجر - اللذين يديرا شركة الاستخبارات العالمية "ستراتفور" - مؤخرا عن بزوغ "الحرب بين عالمين"، العالم الإسلامي والعالم المسيحي. ووصف ايرون ديفيد ميلر، رئيس الفورن بولسي - مشككا بثقة كبيرة بالمؤامرات الضخمة في الخارج - الصراع مع الإسلام المتطرف بأنه "صراع الأجيال القادمة" و "الحرب الطويلة". إنكار الإسلام المتطرف لأساس حرية الاختيار

والقرار الفردي في الفضاء العلماني، جنبا إلى جنب مع رغبة أعداد كبيرة من الناس لقتل الآخرين وأنفسهم من أجل تدمير هذا الشيء، يشكل تحديا أساسيا للغرب. ورغم ذلك، فإن وجود الصراع الحضاري يضللنا ويقودنا إلى الاعتقاد بأننا يمكن أن نعمل شيئا، ويجب أن نعمل ما لا نستطيع عمله، إلا أننا قد لا نتمكن من فعل شيء؛ لذا يجب أن لا نعمل.

ما نوع الحرب العالمية التي أوجدناها؟. الحرب العالمية فقط في القرن التاسع عشر بين فرنسا وبريطانيا في العقود التي تلت الثورة الفرنسية كانت - على الرغم من ادعاءات الجمهوريين الفرنسيين - صراعا تقليديا بين القوى العظمى. وشكلت الحرب العالمية الأولى آخر التوترات الجغرافية السياسية بدلا من التوترات العقائدية. وشاركت في الصراع العالمي العقائد الاستبدادية التي تسعى إلى توسيع نفسها ودورها عبر العالم. وكل من الصراع ضد الفاشية والصراع ضد الشيوعية - مع انتشارها العالمي - كانت حروبا بين المفاهيم الليبرالية والمفاهيم المضادة لليبرالية حول كيفية تنظيم العالم الغربي.

ويؤكد الكاتب، أن التطرف الإسلامي يقدم اليوم حالة معاكسة، وهي الحرب داخل الحضارة غير الغربية، والتي اجتازت العالم الغربي ولا يبدو ذلك أنه بداية الأمر. فقبل مدة طويلة كان تنظيم القاعدة الإرهابي والإرهابيين الإسلاميين يستهدفون قوات المارينز الأمريكية في لبنان، والخطوط الجوية الأمريكية والأوروبية والمعابد والمؤسسات اليهودية. ولكن هجمات ١١ / أيلول / ٢٠٠١، وبشاعة أعمال أسامة بن لادن أعطت بودهورتز والآخرين أسبابا جيدة للاعتقاد بأن الإسلام المتطرف أعلن الحرب على الغرب.

هذه البشاعة وهذه التكتيكات استمرت إلى هذا اليوم وتجسدت بالهجوم على تشارل ابدو، والمؤامرات ضد الولايات المتحدة التي حصلت في اليمن، والفوضى التي قام بها الإرهابيون في لندن ومدريد ومدن أخرى. ومع أن العواصم الغربية شكلت حصونا للنظام العلماني، والذي تعهد الجهاديون بتحطيمه، إلا أن هؤلاء الجهاديين يعيشون في الغرب، وعليه، شكلت المدن الغربية ومواطنوها أهدافا جاهزة للإرهابيين.

ويرى الكاتب، أنه حتى إذا قلنا بأننا دخلنا الحرب بين التطرف الإسلامي والحداثة، إلا أن ذلك صراع سينتقل من الغرب إلى العالم الإسلامي نفسه، وهذه هي أهمية بروز وانتشار تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الإرهابي في العالم الإسلامي.

ويؤكد الكاتب، أن إعلان "الخلافة" في العراق وسوريا يمثل تهديدا خطيرا جدا للغرب، وهذا هو التهديد الوجودي للدين الإسلامي في المنطقة. ومثل تنظيم القاعدة، يرى تنظيم "الدولة الإسلامية" أن الدولة القومية هي اختراع أجنبي ونتاج للفكر الغربي وصلت إلى الإسلام. وعلى عكس تنظيم القاعدة الإرهابي، فإن تنظيم "الدولة الاسلامية" أنشأ في الواقع أنموذجا بديلاً يعكس التقاليد الإسلامية ما قبل الحداثة. وانتشر شعار تنظيم "الدولة الإسلامية" بسرعة مذهلة إلى ليبيا ونيجيريا وأفغانستان.

وحتـــى إذا كانت هذه الجماعـــات تمثل عددا قليلا من الإرهابيين في ظل راية سوداء، إلا أن الرغبة في ضم أنفســـهم تحت رايـــة "داعش" تظهر قوة هائلة مؤيدة لفكرة إقامة دولة إســـلامية نقية داخل ما يسمونه العالم الإسلامي المزعوم. وهكذا تعطي هجمات ١١ / أيلول / ٢٠٠١، انطباعا مضللاً بأن بروز الإسلام المتطرف كان عن طريق الغرب، واحتـــاج الغرب لخوض حرب على الإرهاب من أجل إلحاق الهزيمة به. ولكن الإســـلام المتطرف ظهر عن طريق الإســـلام والأنظمـــة التي تحكم باســـم الدين. فمن الصعب تصوّر أن السلوكيات المتطرفة الفاقدة لجاذبيتها يمكن أن تُكسِب الأنظمة العربية شـــرعيتها الحقيقية فـــي عيون مواطنيها. وبـــدلا من ذلك، فالقيام بتكوين نســـخة جديدة من الإســـلام - مثلما فعل تنظيم الدولة الإسلامية - قد يفضح الآيديولوجية الجهاديـــة بعدم رضاها لهذا الفعل الذي قد يقود إلى انهيار الفكر المتطرف في نهاية المطاف؛ نتيجة التناقضات الكامنة فيه مثلما حصل مع الشيوعية.

ويضيف الكاتب، أن هناك رأيا يمثل جانبا كبيرا من الغرب مفاده: أن الأخير يمكن - بل يجب - أن يقوم بالدفاع عن نفسه ويبعد نتائج رهيبة وكارثية عنه ناتجة عن الصراع في حضارة أخرى، وســـيكون جانب كبير مـــن ذلك تحت عنـــوان "الدفاع عن الوطن"، أو عمل الشرطة وقوات الأمن، أو عمل الاســـتخبارات، أو أمن الحدود وما شابه ذلك. كما سيكون جزء منه مرتبط بإعادة التفكير بالسياسات الوطنية لمعالجـــة قضية المســـلمين المهاجرين. وسيتعلق بعض تلك الجهود - لكن ليس بقدر كبير - باستخدام القوة خارج الحدود. الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لا يمكنهما الســـماح لتنظيـــم "الدولة الاســـلامية" الإرهابي بتعزيز ســـيطرته على أقاليمهما أو أي من الدول المجاور، وســـيكون من العبـــث الرهان على أن الغرب لن يســـعى إلى تدمير الأنظمة الإسلامية وقتـــل الذين ينظرون له علـــى أنهم مرتدون من قبـــل الجماعات الإســـلامية المتطرفة. مع ذلك، سيضطر العراقيون والسوريون والقوى المحلية الأخرى القيام بالقتال الفعلي.

فالغـــرب يمكن أن يناضل في الدفاع عن نفســـه، ولكـــن هنـــاك إمكانية محدودة يمكـــن من خلالها تعديل بنود وشـــروط هذا النضال في الدفاع عن النفس ضد المتطرفين.

وإذا كان فـــي الواقع أننا نواجـــه حربا حضارية داخل حضارة أخرى، فإن العديد من الأدوات التي استخدمت خلال الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي لن تكون مجدية ومفيدة في الوقت الحاضر. ومنذ الســـنوات الأولى للنضال الطويل ضد الســـوفيت اشتركت الولايات المتحدة بحملة دبلوماسية كبيرة وشـــاملة (ســـرية وعلنية) صُمِمت لإظهار تفوق الرأســـمالية الديمقراطية على الشـــيوعية. وسعى الرئيس الأمريكي جـــورج دبليو بوش إلى إحياء وتأجيـــج هذه الإجراءات من جديـــد. فبعد أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١ مباشرة، كلف الرئيس بوش شـــارلوت بيرز - مديرة إحدى الشركات الرائدة في شارع ماديســـون - بتطوير رسائل جديدة إلى العالم الإسلامي. وقد عملت بيرز لقطات تلفزيونية تروج من خلالها بأن المعاملة المحترمة للولايات

المتحدة تجاه المسلمين كانت عبارة عن سخرية بالعالم العربي. وقالت بيرز في وقت لاحق: "أعترف بأنه لا يمكن أن نتوقع من الولايات المتحدة كسب العقول والقلوب". ومن خلفتها في عملها ليست أفضل. الآن من الصعب على مكتب الدبلوماسية العامة للرئيس باراك أوباما العمل لإدارة مدخلات موقع تويتر المعادية لتنظيم "الدولة الإسلامية" الإرهابي لتقود إلى عدم التنسيق بين أعضاء التنظيم. إنه مسعى غير مجد، ليس بسبب كون الولايات المتحدة غير كفوءة في الدبلوماسية العامة، ولكن بسبب أن عددا قليلا جدا من المستهدفين سيهتمون بذلك. الانتقاد واحد على الدبلوماسية العامة، هو أن الأفعال هي المهمة وليست الأقوال.

يؤكد الكاتب، أن الكلام الجميل عن التسامح الأمريكي لا يعني شيئا عندما كانت الولايات المتحدة تقوم بتعذيب المعتقلين المسلمين وتحتجزهم في غوانتنامو. وأعلن الرئيس أوباما في اليوم الأول له في مكتب البيت الأبيض بأن الولايات المتحدة ستبتعد عن التعذيب، وألقى كلمة مهمة في القاهرة متعهداً ببداية جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي على أساس المصالح المتبادلة والاحترام المتبادل، وأريد من ذلك التأثير على الرأي العام العربي. وسيكون من الجيد لو قامت الولايات المتحدة بإغلاق معتقل غوانتنامو، وأنهت عوامل التوتر الأخرى، ولكن لا أستطيع أن أصدق أن هذا الإجراء مهم بالنسبة للأمريكان. واعتماد حل الدولتين بين إسرائيل و الفلسطينيين سيشكل اختبارا قويا - واعترف أحد المقربين من بيرز، وهو "كارين هيوز" أن بيرز أخبرت الرئيس بوش بأنه لا يمكن أن يتناسب ذلك مع الرأي العام العربي حتى إذا دفعت واشنطن إسرائيل لتبني السلام - ولكن ربما لن يقود هذا الحل إلى تجفيف منابع الجهاديين في المنطقة.

بالتأكيد، فإن الاستراتيجية الأمريكية الأساسية خلال الحرب الباردة، التي تمثلت بالدعم العسكري والاقتصادي والدبلوماسي إلى الحلفاء، تعرضت إلى تهديد من قبل الشيوعية. وعلى الرغم من تكرار الموضوع منذ مرحلة الرئيس الأمريكي هاري ترومان فصاعدا بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على مساعدة الديمقراطيات التي تتعرض للخطر، إلا أن المستفيدين من هذا الدعم كانت دول فيها أنظمة حكم استبدادية تقريباً، مثل إيران، مصر، باكستان، شيلي، المغرب، وغيرها. مع أفول الحرب الباردة - وخلال مدة حكم الرئيس جيمي كارتر والرئيس رونالد ريغن - استعدت الولايات المتحدة الأمريكية لتحمل مخاطر انتقاد نتيجة تحالفها مع الدول الاستبدادية - كما في تشيلي والفلبين - فقط.

وفي أعقاب أحداث ١١ / أيلول / ٢٠٠١، أدرك الرئيس بوش أن سياسة دعم الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط أصبحت تهزم نفسها بنفسها ولن تعود مجدية. وتعلمت الولايات المتحدة - كما قال الرئيس بوش في خطاب تنصيبه رئيسا للولايات المتحدة - أن تبقى تستشعر خطر الإرهاب طالما أن هناك مناطق بأكملها من العالم ينضج فيها الاستياء والطغيان، وهذا كان أساس سياسة بوش في حماية الديمقراطية في الشرق الأوسط.

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية
الأحد: ٢٠١٥/٢/٢٢

رابط المقال: http://goo.gl/NtaQl0

العدد [١١١]

المعركة ضد "داعش"
الحركات الشيعية المسلحة ومساعي التحالف الدولي

مايكل نايتس: زميل ليفر في معهد واشنطن، ومؤلف الدراسة التي أصدرها المعهد "الرحلة الطويلة: إعادة تفعيل التعاون الأمني الأمريكي في العراق". وفيليب سميث: باحث في جامعة ميريلاند، ومؤلف الدراسة التي أصدرها المعهد "الجهاد الشيعي في سوريا وآثاره الإقليمية". و بي. جي. ديرمر: عقيد متقاعد في الجيش الأمريكي. كان قد خدم في دورات عمل متعددة في الشرق الأوسط، من بينها اثنان في العراق

معهد واشنطن

١١ / شباط / ٢٠١٥

عرض وتلخيص: م.م. ميثاق مناحي

من الممكن أن تتكلل الحرب على تنظيم "داعش" في العراق بالنصر، إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه بعد النصر: ماذا لو هزمنا "داعش" وخسرنا العراق في طور ذلك؟. أما في سوريا، فقد شكلت الجماعات السنية المتطرفة جزءًا من مؤامرة أكبر بين الولايات المتحدة وإسرائيل هدفها شن الحرب على الشيعة في سوريا من خلال إيجاد معاقل آمنة لتنظيم "القاعدة"، الأمر الذي تمثل برد فعل بتشكيل المليشيات الشيعية لحماية المراقد الشيعية المقدسة هناك. إن الطريقة المثلى لمحاربة تنظيم "داعش" تستلزم تقييم الوضع، أولاً وقبل كل شيء على المستوى الاستراتيجي وليس التكتيكي. وهذا يعني أخذ التصدعات الطائفية في الشرق الأوسط في عين الحسبان، ولا سيما الانقسامات بين العرب والإيرانيين، وبين السنة والشيعة.

مايكل نايتس

من الممكن أن تتكلل الحرب على تنظيم (الدولة الإسلامية في العراق والشام" "داعش") في العراق بالنصر، وتسير الولايات المتحدة حالياً بخطىً بطيئة نحو النصر. ولكن، وفقاً لنظام المعركة المتبع حالياً لدى القوات العراقية، يتركز معظم جنودها في بغداد وحولها. ويمكن نشر أقل من (١٠) آلاف جندي على مسافات بعيدة، في حين تفتقر القوات العراقية عموماً إلى عناصر تتمتع بفعالية قتالية. إن جميع هذه العوامل تجعل من برنامج التدريب والتجهيز الذي تؤمنه الولايات المتحدة لتسعة ألوية خطوة حيوية للعمليات المستقبلية، ولا سيما العملية المرتقبة لاستعادة الموصل.

وفي حين يشير المسار الحالي إلى أنه سيتم دحر تنظيم "داعش" الذي يعرف أيضاً باسم تنظيم "الدولة الإسلامية" في نهاية المطاف، إلا أن السؤال الرئيس الذي يطرح نفسه هو: ماذا لو هزمنا "داعش" وخسرنا العراق في طور ذلك؟. فالميليشيات العديدة التي تحارب تنظيم "الدولة الإسلامية" بدعم من إيران تملك القدرة اللازمة للتغلب على القطاع الأمني في العراق، ما يؤدي إلى تحويل العراق إلى وكيل لإيران شبيه بـ"حزب الله". وكما حدث في مؤتمر يالطا

عام ١٩٤٥، تجد الولايات المتحدة اليوم نفسها في خضم حرب، حيث يتعين عليها طرح أسئلة صعبة حول كيفية انتهاء الحرب، وسبب خوضها، وهوية حلفائها، وكيف سيتصرف هؤلاء الحلفاء بعد انتهاء النزاع. ومع أن المعركة الجارية في العراق تستحق العناء، إلا أنها معقدة وتزداد تعقيداً في ضوء النفوذ الإيراني المكثف.

إن الانقسام والتنافر بين حلفاء الولايات المتحدة في العراق واقعٌ ملحوظ؛ لذلك يجدر بواشنطن أن تقيّم بعناية مواقفها حيال مختلف الميليشيات (والقوات العسكرية) الناشطة في العراق، بدءًا من قوات البيشمركة الكردية وصولاً إلى قوات الحشد الشعبي. وفي حين اعتادت الولايات المتحدة تفضيل الجماعات السنية أمثال الأكراد، إلا أن جميع الميليشيات قادرة على التسبب في المزيد من عدم الاستقرار إذا ما تُركت بلا حسيب أو رقيب.

إن انخراط الميليشيات الشيعية على وجه التحديد يشكل خطراً لسببين، **الأول:** هو أن مشاركتها ستُطيل الحرب على تنظيم "الدولة الإسلامية"، **والثاني:** هو أنه إذا عملت هذه الجماعات دون رقابة، فسوف تضعف الاستقلال الاستراتيجي الذي يتمتع به العراق. وتتخطى هذه الجماعات الحدود القومية وتحظى بدعم إيراني كبير، ناهيك عن امتلاكها القدرة على الحلول محل بغداد في احتكارها للقطاع الأمني في العراق. ويكمن الحل في العمل مع الشيعة المعتدلين في القيادة العراقية العليا الذين يدركون خطر هذه الجماعات. فهؤلاء الوزراء الشيعة يؤيدون وحدة العراق وليس الطائفية أو النفوذ الإيراني المتزايد. ويتضح هذا الموقف من خلال إقرار "مشروع قانون الحرس الوطني" مؤخراً، مع أن تنفيذه لن يمرّ بلا تحدٍّ من قبل بعض الأطراف والميليشيات التي تسعى إلى استغلال مشروع القانون والتقليل من شأنه.

يجدر بالذكر، أن لواشنطن حلفاء في العراق تستطيع العمل معهم، لكن عليها التغلب على طهران في أدائها لدور الشريك الأمني؛ لذا يجب على الولايات المتحدة أن تُظهر التزامها من خلال خطة إعادة ارتباط طويلة الأمد مع الحكومة العراقية، معززة بعمليات إعلامية تروج للدور الإيجابي الذي تلعبه الولايات المتحدة في النزاع. فخسارة العراق لصالح إيران ستعني خسارة شريكٍ إقليمي حيوي. ولتفادي حدوث مثل هذه النتيجة، يستلزم قيام جهود متضافرة لمنع وقوع مثل هذا التطور. وإجمالاً، فإنّ هزيمة "داعش"، وضبط أمن العراق، سيتطلبان حشد قوات الأمن العراقية بشكل ضخم، وإثبات التزام الولايات المتحدة اتجاه العراق بشكل واضح، والإطاحة بالتأثير الإيراني على القطاع الأمني في العراق.

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الأحد: ٢٠١٥/٢/٢٢

يبدو أن السيد نايتس لم يحمّل الولايات المتحدة المسؤولية عن تنصلها في مساعدة العراق وتفعيل الاتفاقية الأمنية بعد نكسة العاشر من حزيران من العام الماضي. إذ أبقت نفسها بحكم المتفرج، ولم تلتزم بتسليح الجيش العراقي، مما دفع بالعراق اللجوء إلى دول أخرى على غرار إيران وروسيا. كذلك يتغاضى كاتب المقال أيضا عن تحميل الولايات المتحدة وحلفائها المسؤولية في إطالة أمد الحرب وليس المليشيات "الحشد الشعبي"، وعدم إقراره بأن الحشد الشعبي له دور كبير في تحرير كثير من المناطق، وأنه يعمل تحت غطاء المؤسسة العسكرية وأصبح بمثابة جيش رديف يرفد المؤسسة العسكرية العراقية، ويحل محل القوات الفضائية. وأعتقد أن هناك هالة إعلامية ضخمة يصورها الإعلام العربي والغربي عن قوات الحشد الشعبي بأنهم مليشيات إجرامية، وبإمكانها أن تحل محل القوات النظامية في قيادة المؤسسة العسكرية، وأنها تابعه لإيران. نعم هناك دور إيراني على شكل مساعدات وتقديم الخطط العسكرية اللازمة، وهذا الدور يدخل ضمن الحملة العالمية لمحاربة "داعش" وليس ذلك الدور الذي يصوره الإعلام المعادي. أما بخصوص التسليح الإيراني لقوات الحشد الشعبي، فهو تسليح اعتيادي لم يكن تسليحا على مستوى عالٍ بطائرات أو دبابات برامز، وإنما أسلحة خفيفة لا تكاد تتعدى الرشاش والذخيرة, وقدمت كمساعدات العسكرية من الدول الإقليمية في مساعدة العراق للقضاء على تنظيم "داعش " وإبعاد ذلك الخطر المتنامي. وأيضا هو تسليح يندرج ضمن سياسة توازن القوى لمجابهة تلك القوة التسليحية التي يحصل عليها تنظيم "داعش" من طائرات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة والطائرات المجهولة التي تخترق الأجواء العراقية لإلقاء الأسلحة والمساعدات العسكرية على تنظيم "داعش". فضلا عن ذلك، فإن الشعب العراقي يرفض أن يكون تابعا لإيران على غرار "حزب الله" كما يدعي نايتس، بل يرفض رفضاً قاطعاً، وعلى ما يبدو أن الأمريكيين يجهلون ذلك.

فيليب سميث

عموماً، لم يسترعِ الجهاد الشيعي في سوريا الانتباه حتى الآن. فالميليشيات الشيعية في سوريا تمثل شبكة جهادية تسيطر عليها إيران، وتستقطب المقاتلين من مختلف أنحاء الشرق الأوسط فضلاً عن أوروبا وأفريقيا. وحيث يبلغ عددها بضعة آلاف، تملك هذه الميليشيات هيكلية تجنيد متقدمة ومفتوحة وفعالة عبر شبكة الإنترنت، تعمل على استغلال وسائل التواصل الاجتماعي والصور المتطرفة. وهذه الجماعات قائمة منذ

سنوات عدة، وتناصر المصطلح السياسي في الفكر الشيعي المعروف بـ "ولاية الفقيه"، وتتلقى

التدريب المتطور في إيران، وتخضع لسيطرة طهران المباشرة، وتنخرط في تكتيكات وحشية لا تختلف عن تلك التي يتبعها تنظيم "الدولة الإسلامية".

بدأت فكرة هذا الجهاد مع التهديد الذي شكله المقاتلون السنة على المقامات الشيعية المقدسة في سوريا - وخصوصاً مقام "السيدة زينب" قرب دمشق - والذي كان الذريعة لدخول النزاع. ووفقاً لهذه الفكرة، تشكل الجماعات السنية المتطرفة جزءاً من مؤامرة أكبر بين الولايات المتحدة وإسرائيل، هدفها شن الحرب على الشيعة في سوريا من خلال إيجاد معاقل آمنة لتنظيم "القاعدة". وتروّج إيران نفسها على أنها حامية لجميع الشيعة، فضلاً عن الأقليات الأخرى في المنطقة التي تستهدفها التنظيمات السنية التكفيرية. وفي حين لعبت إيران دوراً محورياً في تنمية هذه الجماعات الشيعية والحفاظ عليها، إلا أنها حرصت على التقليل من أهمية غايتها الجيوستراتيجية بإبقاء نظام بشار الأسد في السلطة.

وقد ظهرت شبكة معقدة بل مترابطة من الميليشيات الشيعية في سوريا، من ضمنها: "حاملو الراية" الإيرانية أي "حزب الله" اللبناني و "منظمة بدر"، بالإضافة إلى فصائل صغيرة من الحركات الصدرية على غرار "لواء اليوم الموعود" والجماعات المتبقية من حرب العراق مثل "عصائب أهل الحق". إلا أن الميليشيات الشيعية الأكبر حجماً والأكثر تأثيراً تقع خارج سوريا، ومن بينها: "لواء أبو فضل العباس"، الذي يضم الشبكة الكبرى في سوريا، وله تنظيمات عدة مرتبطة به وجماعات منشقة تعمل تحت قيادته.

وقد لعبت شبكة الميليشيات الإيرانية دوراً فعالاً في ضمان استمرار حكم دمشق والأسد لتسيطر فعلياً على الحكومة السورية في سياق ذلك. فقد فتحت جبهة جديدة في الجولان ضد إسرائيل، وتغلغلت في الحكومة العراقية، وروّجت - إلى حد كبير - للدعاية الإيرانية عن كون الجمهورية الإسلامية لاعباً إقليمياً قوياً مسؤولاً عن حماية الشيعة. وإذا استندنا إلى تجارب الماضي، فستسعى إيران إلى توسيع نطاق نفوذها في جميع أنحاء دول المشرق ودول الخليج. والحقيقة المؤسفة في الشرق الأوسط اليوم، هي أن الجهاد الشيعي الذي ترعاه إيران باقٍ في المستقبل المنظور.

پي. جي. ديرمر

لا تعكس الأعمال الأمريكية دائماً الواقع المعقد للانقسامات التاريخية المتعددة في الشرق الأوسط، تلك المنطقة التي لا يمثل فيها نظام الدولة القومية الواقع الرئيسي بصورة دائمة.

نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية

الأحد: ٢٠١٥/٢/٢٢

ويشكل برنامج التدريب والتجهيز الأمريكي عاملاً رئيسياً في هذا السياق، وهو مسعى يواجه العديد من التحديات الخطيرة. فكل من "داعش" وشبكة الميليشيات الشيعية، تشكل تهديداً خطراً ومنظّماً يملك الأسلحة الحديثة والتكنولوجيا المتطورة والمراكز المحصّنة.

إن الطريقة المثلى لمحاربة تنظيم "داعش" تستلزم تقييم الوضع، أولاً وقبل كل شيء على المستوى الاستراتيجي وليس التكتيكي. وهذا يعني أخذ التصدعات الطائفية في الشرق الأوسط في عين الحسبان، ولا سيما الانقسامات بين العرب والإيرانيين، وبين السنة والشيعة. فخلال حرب العراق بعد عام ٢٠٠٣، تم تخفيف حدة هذا الانقسام من خلال المحاولات التي بذلتها الحكومة الجديدة لتوظيف التكنوقراطيين في المناصب العسكرية والمراكز العليا في المجتمع المدني بدلاً من أفراد الأحزاب الفاسدة ("البعث" وغيره) والمؤيدين للطائفية. ومع ذلك، نجح نفوذ الأحزاب الدينية وإيران - في النهاية - في التغلغل داخل الحكومة العراقية.

ونظراً إلى هذه المعطيات الأساسية، يبقى السؤال المطروح على واشنطن هو: كيفية تحديد الطريقة المثلى للتصرف في هذه البيئة. ويزداد التحدي تعقيداً؛ بسبب طبيعة النزاع الدينية. فقد عملت الولايات المتحدة في الماضي إلى جانب حركات سيئة السمعة في العراق، ولكنها توخت الحذر حين أقحمت العوامل الطائفية في اللعبة كما حدث مع الحركات الصدرية في بدايات المعارك التي وقعت في البصرة وبغداد عام ٢٠٠٨.

من هنا، تحتاج الولايات المتحدة إلى الالتزام بشدة في اللعبة الكبرى القائمة في الشرق الأوسط، فلا تكتفي برؤية التهديد الذي يشكله "داعش"، بل تنظر كذلك إلى الشبح الأكبر المتمثل في تنامي نفوذ الجمهورية الإسلامية وهيمنتها الخبيثة. فإيران قادرة على بسط نفوذها على مختلف أنحاء المنطقة مستخدمةً أدوات مختلفة كـ"فيلق القدس" التابع لـ"الحرس الثوري الإسلامي" وشبكتها الميليشياوية. يتعين على الولايات المتحدة أن تتغلب على خصومها الإيرانيين من حيث النفوذ والتأثير، وتنخرط بقوة في العراق من أجل تقويض النفوذ الإيراني فيه.

وأخيراً، يجب على واشنطن أن تفهم أن هذه المعركة تُربَح في العواصم لا في الأرباض؛ لذلك يجب أن تركز أولوياتها على بغداد ودمشق والرياض، وليس على كوباني أو الموصل. ولا يمكن أن تستمر الانتصارات في ساحة المعركة دون انخراط دبلوماسي متواصل ومكثف مع شركاء الولايات المتحدة في المنطقة. إن تحويل العراق في مرحلة ما بعد تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى شريك أمني مستقر وراسخ للولايات المتحدة يشكل أحد أكبر التحديات المقبلة.

رابط المقال: http://goo.gl/81az2f

(٢٤) صوتا لوحدة العراق

-الجزء الثاني -

مجموعة آراء لباحثين وخبراء
١٧ / كانون الأول / ٢٠١٤
ترجمة : د. حسين أحمد دخيل

موضوع استراتيجي مهم يشغل بال صانعي القرار في العراق ومنطقة الشرق الأوسط وخارجها، ألا وهو سيناريو (تقسيم العراق) في ظل الظروف السياسية والأمنية التي يشهدها العراق وتشهدها المنطقة.

عزيزي القارئ والمتابع الكريم، بين يديك ملف يتضمن آراء لمجموعة باحثين وخبراء مختصين - (٢٤) باحثا - من دول وجامعات عدة استطلعهم موقع (musingsoniraq.blogspot.com) حول الموضوع. وسيُنشر على شكل أجزاء في نشرة العراق في مراكز الأبحاث العالمية.

١- كمال كوماني (Kamal Chomani): صحفي ومؤسس مشارك لمؤسسة السياسة الكردية (the Kurdish Policy Foundation)/ إقليم كردستان العراق / جمهورية العراق.

منذ تأسيسها، لم تكن جمهورية العراق قادرة على أن تكون لكل العراقيين على أساس المواطنة والمساواة في الحقوق، وهذا سبب نجاة العراق من الانفصال في مراحل مختلفة. ورغم أننا (أي الأكراد) أول مكون في العراق سعى إلى الاستقلال، فإن الآخرين فكروا بذلك خصوصاً بعد عام ٢٠٠٣، وأدرك الكرد - من وقت قريب - أن الحكومة المركزية القوية التي اعتمدت على القومية العربية ستكون دائما على حساب الآخرين . ويدرك الشيعة أيضا ذلك، لكنهم يفكرون بالفوز بالنظام مثلما فعلوا ذلك بعد عام ٢٠٠٣، بعد أن حصل معهم من قمع مستمر من قبل نظام صدام حسين. وحتى وإن حصلوا على الحكومة المركزية، إلا أنهم يدركون أن شكواهم ومعاناهم لم تنته. كما وأدرك السُنة أيضا عدم إمكانية الاستمرار في حكومة يهيمن عليها الشيعة، وبذلك أصبح الحديث عن الانفصال بين كل العراقيين. الشيعة، والأكراد، والسنة، جميعهم شهدوا نوعا من الاستقلال، ولكن لم يتم معالجة مشاكلهم. بالتأكيد، أكثر من (٩٠٪) من الأكراد يريدون الاستقلال، والسنة يفضلون الاستقلال في دولة (سنيستان) بدلاً من حكومة عدوانية يسيطر عليها الشيعة، والشيعة من الجنوب أيضاً يفكرون بأن مواردهم وسياساتهم الحكومية ستجعلهم إقليما مزدهرا إذا ذهبوا باتجاه الاستقلال، لكن هل هذا حل لمشكلة العراق؟. بالتأكيد لا، وأنا لا أعتقد أن هذا سيحدث في المستقبل القريب.

إبقاء العراق موحداً لم يكن من اختيار العراقيين وقرارهم، ولكنه بالأحرى كان مشروعا دوليا لأن يبقى هذا البلد موحداً، خصوصا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. فإذا تقسم العراق، ستفقد الولايات المتحدة اليد العليا في المنطقة، حيث سيختار الأكراد تركيا وإيران، وسيكونون تحت تهديدهما. وبالتأكيد ستصبح دولة (شيعستان) دمية بيد إيران، وستبقى دولة (سنيستان) عالقة بهذه السياسات، ولن تولي

الولايات المتحدة أهمية كبيرة بدولة (سنيستان)؛ كون المنطقة السنية ليست غنية بالنفط.

أنا أعتقد، أن كلا من التقسيم، والحفاظ على النظام الحالي، لا يخدمان العراق في هذه اللحظة. العراق يجب أن يبقى عمليا لا مركزيا، واحتواء حلم تقسيم العراق، يكون عبر السماح للنظام الاتحادي والعراقيين معا لوضع نهاية لمعاناتهم. ثلاثة أقاليم أو حتى أكثر في عراق فيدرالي لامركزي سيكون هو الحل لأن يبقى العراق موحداً، وإذا لم يحدث ذلك، فإن حلم الاستقلال سيستمر، وفي النهاية سيقسم العراق.

وعلى العموم، الإصلاحات، المصالحة، اللامركزية، الديمقراطية، ستجلب خدمات عامة أفضل. كما أن الاستقرار والمساواة هي أسباب بقاء العراق موحداً. وإذا لم يحصل ذلك، سيذهب الأكراد إلى الاستقلال، وسيقود استقلالهم الحتمي إلى استقلال السُنة والشيعة كذلك.

٢- دكتور أريك ديفس (Eric Davis): بروفسور في العلوم السياسية في جامعة روتجرز (Rutgers University) / نيو جيرسي / الولايات المتحدة الامريكية.

إن احتمال تقسيم العراق على أسس عرقية وطائفية بعيد. ومع أن الإعلام يروج لفكرة التقسيم - منشورات ومؤتمرات - إلا أنه ليس هناك محفزات أو مقومات من شأنها أن تؤدي إلى أن يختار أغلب العراقيين تقسيم بلدهم.

الأكراد لوحوا دائما بأن الاحتمال الأكثر هو الانفصال والاستقلال. على أي حال هناك - على الأقل - ثلاثة أسباب لعدم حدوث ذلك، **الأول:** هناك أموال كثيرة ستفقدها قيادات حكومة إقليم كردستان من النفط إذا انفصل الأكراد، خصوصاً في ظل الاتفاق النفطي الأخير مع بغداد (ودعونا لا ننسى شراكة صدام - مسعود، وتهريب النفط أثناء نظام عقوبات الأمم المتحدة خلال عقد التسعينات من القرن الماضي). وبينما يسعى عدد كبير من الأكراد إلى دولة مستقلة، فإن القيادة الكردية لن تسمح لذلك أن يحدث. **الثاني:** الأكراد في المناطق غير الساحلية لا يريدون الانفصال عن العراق ليجدوا نفسهم رهينة لنظام حزب العدالة والتنمية السلطوي الاستبدادي وغير الموثوق به في أنقرة. **الثالث:** أثبتت أزمة تنظيم "داعش" الإرهابي الضعف العسكري للأكراد، وستكون الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أقل استعدادا لتقديم المساعدات - خلافا للرغبات الغربية - إذا أعلن الأكراد استقلالهم.

المواجهة الإقليمية القوية للشيعة، الطبقة الاجتماعية، الانقسامات الآيديولوجية، جميعها تجعل البصريين والشيعة في الجنوب البعيد غاضبين من الطريقة التي استغلت فيها حكومة نوري المالكي ثروتهم النفطية، وفشلت في تقديم الخدمات لهم، وأفشلت محاولة إقامة إقليم سياسي شبه مستقل مثل إقليم كردستان. مع (٦٠ ٪) من الثروة النفطية في الجنوب، الشيعة هناك لا يثقون بالشيعة في المدن المقدسة في وسط العراق أو في بغداد لحماية ورعاية مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية. هناك طبقة اجتماعية مستفيدة بين الشيعة الفقراء، متمثلة بجماعة التيار الصدري، والمليشيات مثل عصائب أهل الحق، والأحزاب الشيعية مثل حزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي. ولأن التقسيم يقود إلى تقليص قوة الشيعة،

فسيعارض الصدريون ذلك بشدة. فالتيار الصدري - وإدراكاً لقوته التي تقلصت - يعارض بشدة تقسيم العراق. وآية الله علي السيستاني والمرجعية يناضلون في معركة بقاء أو موت مع إيران (روح التشيع)، لمنع فكرة تحويل التشيع إلى آيديولوجية سياسية، والتي إذا حصلت ستمنح إيران مزيدا من القوة في العراق. وأخيراً، كل من العلمانيين والمتدينين الشيعة يرون بأن تشكيل دولة (شيعستان) ستكون أكثر عرضة لهجمات الوهابية في المملكة العربية السعودية والخليج العربي وجميع أنحاء العالم العربي.

ويرفض أغلب السنة تقسيم العراق لأنهم يرون أنفسهم مدافعين عن وحدة البلاد. المجتمع السني تكتنفه الانقسامات الداخلية وقياداته تدرك بأن دولة (سنيستان) ستكون سببا للصراع وعدم الاستقرار المستمر. هناك انقسامات قبلية وإقليمية في الطبقة الاجتماعية فضلا عن الانقسامات الآيديولوجية الحادة بين السُنة، إذ مازال بعض السنة متعلقين في الدفاع عن نظام حزب البعث، بينما انضم الآخرون إلى المجموعات المتطرفة مثل تنظيم "الدولة الإسلامية". ويعود العنف في المجتمع السني - في جزء كبير منه - إلى هذه الاختلافات السياسية والآيديولوجية الأساسية. ومع النتائج الكارثية لحكم تنظيم "داعش" الإرهابي، أصبحت هذه الاختلافات أكثر وضوحا يوما بعد يوم، فهناك رغبة قليلة بين السنة لرؤية العراق مقسما.

يواجه العراق مشاكل هائلة لتأكيد وجوده. مع ذلك، أنا أتكهن بأن ذلك تشويش. بالمختصر، أنا أعتقد بأن العراق سيبقى موحدا (وأراهن على وحدة العراق).

٣- ستيف دونلي (Steve Donnelly): عضو مؤسس لفريق إعادة إعمار محافظة صلاح الدين، وعمل في وزارة الخارجية الأمريكية.

في كانون الثاني ٢٠٠٨، توغلت قافلتنا إلى داخل مقر محافظة تكريت. وعندما أبطأنا المسير سجلت ملاحظة على عائلة أرسلت أطفالها الثلاث إلى مدرسة مجاورة. توجهت إلى اثنين منهم لأرى الأصغر، وجميعهم يرتدون ملابس متهالكة نتيجة الحرب لكنها نظيفة. فكرت كيف يكون هذا المشهد "طبيعيا جدا" في جميع أنحاء العالم، وكيف تقاتل العائلات - بعد كل كارثة - بيأس لإعادة تأسيس حياتهم الطبيعية اليومية؟. مع ذلك - وكأحداث تجري خارج العراق - هناك فجوتان عميقتان في جهودنا، الأولى: لا توجد عملية مصالحة تقود إلى منافسة عملية في المستقبل، وكذلك إشراك للمجتمع المحلي. الثانية: إن القوات العسكرية الأمريكية مستعدة للعمل مع "القيادات"، بينما وزارة الخارجية عملت مع "المسؤولين"، لكن ماذا يحدث عندما لا يستطيع القادة والمسؤولون - بعد المصالحة - تحرير المجتمع ؟. الجواب، هو ما لاحظناه في العراق في السنوات العديدة الماضية.

٤- دكتور جون فرانزين (Johan Franzen): محاضر أقدم في تاريخ الشرق الأوسط في جامعة أيست أنجليا (University of East Anglia) / المملكة المتحدة.

إذا ركزنا على الإعلام سيتضح بأن العراق على وشك التقسيم. الأكراد اليوم أكثر قوة بالازدهار الذي حققوه، بينما في الجنوب أصبح الحديث حول مستقبل جمهورية "سومر" أكثر ثقةً. في نفس الوقت، تعصب تنظيم "الدولة الإسلامية" يشهد تراجعا،

لكن علاقاته مستقرة ومستمرة مع العديد من القبائل السنية العراقية. مع استثناء عامل "داعش"، فإن الوضع الحالي مختلف قليلاً عن الوضع السابق عندما كان موضوع التقسيم محل اهتمام، وفي الأقل على الورق. لكن البعد الآيديولوجي لاحقا، هو أن تنظيم "داعش" جاء بمعادلة تجعل المشكلة أكثر تعقيداً وخطراً. في مناسبات سابقة، كنت أعتقد أن الانفصال كان مستبعدا جدا؛ لأن القوى التي تفضل التماسك أكثر هيمنة. إلا أنه في هذا الوقت، أنا لست متأكدا تماماً. على الرغم من ذلك، أنا ما زلت أعتقد بأن تقسيم العراق في المستقبل القريب مستبعد جداً، وأعتقد أن القضية في النهاية ستعتمد على نجاح تنظيم "داعش" في بناء مشروع الدولة.

وبينما يبدو ذلك ضربا من الخيال في هذا الوقت، فإن التفكير بأن إرهاب تنظيم "داعش" سيكون قادرا على بناء شيء دائم ومستقر يحصل على الاعتراف الدولي مستبعد جدا. إذا أدرك أي فرد كيف نشأت السعودية في عقد العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، يبدو مشابه تقريبا لما تحاول فِعْله "داعش" اليوم. فالحركة المسلحة المتطرفة التي تقودها الآيديولوجية المتعصبة تحالفت مع القبائل السنية المهمة لتعزيز قوتها. اليوم، ومع أن القوة العظمى - بريطانيا - يمكن أن تقبل في نهاية المطاف بما يجري وتقبل بالأمر الواقع، إلا أن هناك توقفا مؤكدا لدعم مشروع تنظيم "داعش"، فضلا على أنه من المؤكد أن السعودية وقطر ودول الخليج الأخرى جنبا إلى جنب مع تركيا لا تنوي إنشاء دولة سنية ملهمة إسلامياً في غرب العراق وشرق سوريا، والتي إذا تشكلت فإن العناصر المحافظة والقبلية ستكتسب اليد العليا في تطرف تنظيم "داعش" المتهور، والذي قد يتحول إلى كيان منافس داخل دولة إقليمية هي الأكثر إسلاما. وأنا متأكد أن النخبة السعودية تتجنب ذلك.

مفتاح المستقبل - بدون شك - سيكون بأيدي الولايات المتحدة الأمريكية. فالسياسة الأمريكية اتجاه تنظيم "داعش" واضحة، وتحولت من الدعم الحذر في سوريا - بهدف إسقاط نظام بشار الأسد - إلى اضطرارهم على مضض لإعلان تنظيم "داعش" كعدو. إن بدء حملة التحالف الدولي وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية بالقصف الجوي، خلال الأشهر القليلة الماضية - والمستمرة إلى الآن - يؤكد بأن الالتزام الأمريكي بقتال تنظيم "داعش" الإرهابي غير فاتر وغير ضعيف في أحسن الأحوال. ربما يكون التقسيم المستقبلي (المستبعد جدا) جيدا، حيث يُعلن استقلال "جمهورية سومر"، وتتعهد بالولاء لإيران، فضلا عن أن الأكراد يعملون الشيء ذاته، ولكن يتخوفون من الغزو التركي المحتمل، كما أن الأمريكيين وحليفتهم الرئيسة (السعودية)، سيدركون أن وجود الدولة السنية في غرب العراق وشرق سوريا رصيد مهم لهم.

هذه كلها مجرد تكهنات. أنا أعتقد أن تنظيم "داعش" هُزِم عسكرياً من قبل القوات العراقية المشتركة، والجيش السوري، والبيشمركة الكردية، والاستخبارات الإيرانية، ومساهمين آخرين، فضلاً عن القصف الأمريكي والخليجي. المشكلة الأساسية للحكومة العراقية - التي لا تمثل الشعب ككل - أنها تحابي السكان الشيعة بدون خجل، وما تزال الحكومة في صميم المشكلة.

رابط المقال: http://goo.gl/hOO2P6

العدد [١١١]

لماذا يفضل أوباما والسعوديون انخفاض أسعار النفط ؟

الكاتب : جونا غولدبرغ
الناشر : معهد أمريكان انتربرايز
ترجمة : م.م. حوراء رشيد مهدي

٣٠ / كانون الثاني / ٢٠١٥

يطرح الكاتب سؤالاً، وهو هل هناك مؤامرة سرية بين السعوديين والبيت الأبيض؟، فيجيب بترجيح ذلك، إلا أنه ليس هناك سبب واحد لترتيب مثل تلك المؤامرة.

ويؤكد الكاتب، أنه مع عدم وجود مساعدة من الرئيس الأمريكي باراك أوباما، أعلنت الولايات المتحدة عن ثورة الطاقة، لتصبح قائدة العالم في إنتاج النفط والغاز الطبيعي، وهذا أصاب البيئة الدولية والجهات المانحة بالفزع في الخروج عن إدارة أوباما. كذلك يشير الكاتب إلى الرهان الكبير للرئيس أوباما - الكبير حقاً - على الطاقة الخضراء، إذ يبحث أوباما عن ثورة أخرى في مجال الطاقة توازي أو تماثل ما حققته الطفرة النفطية والغاز.

ويرى الكاتب، أن المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول النفطية - خصوصا في منطقة الخليج - غير سعيدة بإعلان طفرة النفط الصخري؛ بسبب مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة ودول منظمة (أوبك) الأخرى في تمويل الدعاية للتصدي لعمليات استخراج النفط الصخري " التكسير " في الغرب.

كانت المملكة العربية السعودية - حتى وقت قريب - أكبر منتج للنفط في العالم. ويمكن القول أنها ما تزال أكبر مُصدّر للنفط في الأسواق العالمية؛ بسبب سهولة استخراج نفطها، وسهولة عمليات الإنتاج من مكامنه، فضلا على انخفاض كلفة الاستخراج. ومن السهل على المملكة العربية السعودية المحافظة على الأرباح عندما تنحدر الأسعار باتجاه الهبوط، وهذا يعني أن السعوديين لديهم قدرة كبيرة في التأثير على الأسعار العالمية للنفط.

ويستشهد الكاتب بمقال لـ(ناثان فاردي): "بجعل الرهان الهائل (٧٥٠) مليار دولار في عام ٢٠١٥، وإن نفط المملكة يمكن أن يدوم انخفاض أسعاره لمدة أطول من غيره بالنسبة للبلدان الكبرى المنتجة للنفط داخل وخارج منظمة (أوبك) على حد سواء، حتى بما في ذلك النفط الصخري الأمريكي"، وهذا بالضبط ما تفعله المملكة العربية السعودية.

ويؤكد الكاتب: إذا أبقى السعوديون سعر برميل النفط عند، أو أقل من (٥٠) دولاراً للبرميل الواحد، فستتوقف العديد من عمليات الإنتاج البحرية والتكسير الصخري الأمريكي - وهذا ما يحدث بالفعل - أو يتراجع الاستمرار به بالتزامن مع انخفاض أرباحه نتيجة ارتفاع

تكاليفــه وانخفاض أســعاره؛ لأن الربح هو في المقام الأول، ولا شيء غيرة.

وهذا هو الســلوك النموذجي للسعوديين ولمنظمة (أوبــك) بعد كل هذا، والتي تعد هذا كارتل لتحديد الأســعار الدولية، التي من شــأنها أن تكون غير قانونيــة بموجب قوانيــن مكافحــة الاحتكار في الولايات المتحدة.

وفي الوقت نفســة، يؤكد الكاتب أن البيت الأبيض غير ســعيد أيضا بســبب انخفاض الائتمان نتيجة انخفاض أسعار الغاز، فضلا عن انخفاض اعتمادهم على النفط الأجنبي. إن الأمر لا يقتصر على تباهي الرئيس - مثلما فعل في خطابة عن " حالة الاتحاد" الذي ألقاه - بانخفاض أســعار الغاز. وعلى الرغم من ذلك، كانت جميع عمليــات إنتاج النفط والغاز الجديــدة تقريباً علــى أراضي الولايــات المتحدة الأمريكية، مع أخــذ المنافع الاقتصادية كما لو أنها تستحق الائتمان.

ويوضح الكاتب عبر مثال صغير: أن أوباما يروج باســتمرار إلى انخفاض مســتويات معدل البطالة حديثاً كما لو كانت هذه نتيجة لسياســته. والشــيء الغريب هنــا، كما لاحظ الاقتصادي (مارك بيري) في معهد أمريــكان انتربرايز "أن كل المكاسب المهمة تم تحقيقها في السنوات الســبع الماضية بالاعتماد على ولاية واحدة، وهي ولاية تكساس الغنية بالنفط".

ووفقاً لرؤيــة بيري، أنه خلال المــدة من كانون الأول / ٢٠٠٧، إلــى كانــون الأول / ٢٠١٤، أضافت تكســاس (١,٢٥) مليون وظيفة دائمية، و (١٩٠,٠٠٠) وظيفة مؤقتة. وفي الوقت نفسة، فإن العاصمة و (٤٩) ولايــة أخرى مجتمعة حصلت على (٢٧٥,٠٠٠) وظيفة أقل مما كانت علية في بداية الركود. وهنا يطرح تســاؤلا مفاده: إذا كان أوباما هو المسؤول عن كل هذه المكاسب المهمة، لماذا كانــوا يضعون - أي أوبامــا وجورج دبليو بوش - منازل لهم في كل ولاية؟.

على أي حال - وبعيدا عــن فكرة المؤامرة - ومن خلال الحفاظ على أسعار منخفضة للنفط، فإن ذلك يمكّن السعوديين من توجيه ضربة قوية لثورة النفط في الولايات المتحدة. و في المقابل، (يسعى هؤلاء أيضاً إلى توجيه ضربة اقتصادية شــديدة لأعدائهم

الإيرانيين)، وأوباما ســوف يحصل على مكســب سياسي بحجة الدفاع عن السياسات الاقتصادية.

رابط المقال: http://goo.gl/l5u1ti

لملاحظاتكم واستفساراتكم يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (00964) 7800168889

عنوان البريد الالكتروني

info@kerbalacss.uokerbala.edu.iq

موقع النشرة على الانترنيت

kerbalacss.uokerbala.edu.iq

التقارير والتحليلات المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

مطبعة جامعة كربلاء